

أثر تغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٢

د. ودان بوعبدالله

أستاذ محاضر أ

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم -

الجزائر

ملخص:

الجزائر لديها اقتصاد ريعي، لأنه مبني أساسا على إنتاج وتصدير النفط، كما يعتمد نموها الاقتصادي إلى حد كبير على أسعاره، فمنذ عام ١٩٩٩، الريع يمثل ما بين ٢٥% و ٥٠% من الناتج المحلي الخام، وما بين ٩٣% و ٩٨% من إجمالي الصادرات، هذا الاعتماد على الموارد النفطية شكل عقبة رئيسية للاقتصاد الجزائري. **الكلمات المفتاحية:** النفط، النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية، البطالة، القدرة الشرائية، الوضعية النقدية، الجزائر.

Résumé:

L'Algérie est une économie rentière puisqu'elle repose principalement sur la production et l'exportation d'hydrocarbures et la croissance économique est très dépendante du prix du pétrole. Depuis 1990, la rente représente entre ٢٥ % et 50 % du PIB et ٩٣ % et ٩٨ % des exportations. Cette dépendance vis-à-vis des ressources pétrolières constitue un handicap majeur de l'économie algérienne.

Mots clé: pétrole, croissance économique, commerce extérieur, chômage, pouvoir d'achat, situation monétaire, Algérie.

تمهيد:

إن النفط يعتبر المحرك الأساسي للعجلة الاقتصادية، فهو يحظى باهتمام جميع دول العالم لما له من أهمية كبيرة في التطور الاقتصادي والاجتماعي على المستوى العالمي ومكانة أساسية في اقتصاديات الدول المصدرة والمستوردة له، وقد تطور استخدامه وتنوعت استعمالاته، سواء من حيث تعدد مصادره وكفاءته أو من حيث تطور استهلاكه. وعلى عكس معظم السلع لم يعد موردا يمكن تحديد المتاح منه من خلال قوانين السوق فقط، بل أصبح سلعة سياسية، بل ويتحدد سعره بناء على عدد لا يحصى من العوامل الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية.

ومن خلال قراءة الأوضاع الاقتصادية للجزائر، يتبين أن أداء الأنشطة المختلفة فيها عاجزة عن بلوغ مستوى الطموح، يرجع هذا القصور إلى الاختلالات الهيكلية المتفاوتة لاقتصاده الناجم عن السياسات الاقتصادية التي تعول بنسبة عالية على العوائد المالية البترولية، مما يجعله في تبعية لظروف الأسواق العالمية. فالاعتماد الكامل

على منتج واحد خاصة النفط يعد من أكبر المشاكل التي تعاني منها الجزائر، وما يصاحب ذلك من تأثيرات على أغلب القطاعات الاقتصادية، التوازنات المالية وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.

تبرز أهداف هذه الدراسة إلى إبراز انعكاسات تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي، المالية العامة، التجارة الخارجية، الوضعية النقدية، البطالة، مع تبين أثر تقلبات القيم الحقيقية للعوائد النفطية، وسياسات التصدي لمواجهة أثر انخفاض أسعار النفط.

ولمعالجة هذا الموضوع ارتأينا إلى التطرق في تحليلنا لسبعة عناصر أساسية كالآتي:

أولاً: النمو الاقتصادي؛

ثانياً: المالية العامة؛

ثالثاً: التجارة الخارجية؛

رابعاً: الوضعية النقدية؛

خامساً: اليد العاملة؛

سادساً: القيم الحقيقية للعوائد النفطية؛

سابعاً: سياسات التصدي لمواجهة أثر انخفاض أسعار النفط.

أولاً: النمو الاقتصادي:

تتميز الجزائر بارتباط معدلات نموها الاقتصادي بمستويات أداء قطاع المحروقات، أي بحجم الإنتاج الكمي وتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية، وفي معظمها يساهم قطاع النفط بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار قطاع المحروقات الرائد والمؤثر بشكل كبير في معدلات النمو^١. كما عرفت كل من أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي الجزائري العديد من التذبذبات كما يظهر في بيانات الجدول رقم (٠١).

الجدول رقم ٠١: أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٢

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	
٦١.٠	٩٤.٤	٦٩.١	٦١.٠	٥٠.٦	٣٦.٠	٢٨.٢	٢٤.٣	متوسط أسعار النفط / برميل
١٣٧.٢١	١٧٠.٢٧	١٣٤.١٦	١١٧.٢٩	١٠٣.١٠	٨٥.٣٤	٦٧.٨٦	٥٦.٧٥	الناتج المحلي الإجمالي مليار \$
*٢٠١٧	٢٠١٦	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠	

^١ سليمان عبد الكريم: دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة حالة أبو ظبي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر - بسكرة-، ٢٠١٣-٢٠١٤، ص ٥٠.

متوسط أسعار النفط / برميل	٧٧.٤	١٠٧.٤	١٠٩.٥	١٠٥.٩	٩٦.٢	52.35	43.54	٥١.٨٢
الناتج المحلي الإجمالي مليار \$	١٦١.١٦	١٩٩.٣٠	٢٠٧.٨	٢٠٨.٧	213.6	181.7	156.1	-

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد ٢٩، أبوظبي، ٢٠٠٩، ص ٢٦٦.

صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد ٣٠، أبوظبي، ٢٠١٠، ص ٣٠٦.

صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد ٣١، أبوظبي، ٢٠١١، ص ٣٤٣.

صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد ٣٤، أبوظبي، ٢٠١٤، ص ٣٩٣.

صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد 36، أبوظبي، 2016، ص ص ٤١١-٤١٢.

Ministère de l'écologie, du développement durable et de l'énergie: historique du cours du Brent daté, en dollar par baril, disponible sur internet le 29-08-2017, <https://www.ecologique-solidaire.gouv.fr/prix-des-produits-petroliers>
Ministère des Finances, production et valeurs ajoutées par secteur, disponible sur internet, 12-08-2015, <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB2014.pdf>, P1.

* سنة ٢٠١٧ تمثل ٩ أشهر الأولى من السنة (من جانفي إلى سبتمبر).

فقد ارتفع المتوسط السنوي لأسعار النفط من ٢٤.٣ دولار/البرميل عام ٢٠٠٢ إلى أن بلغ أقصى قيمة بـ ١٠٩.٥ دولار/ برميل عام ٢٠١٢، كما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من ٥٦.٧٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢، ليبلغ أقصى قيمة عام ٢٠١٤ بحوالي ٢١٣.٦ مليار دولار.

كما مرت أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي بثلاثة مراحل خلال فترة الدراسة، المرحلة الأولى من ٢٠٠٢-٢٠٠٨ والتي تميزت بارتفاع كبير في مستوى كل من الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط، وفي مرحلة ثانية ٢٠٠٩-٢٠١٠ والتي عرفت انخفاض في أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي متأثرة بالأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، لتعود أسعار النفط عام ٢٠١٠ في الارتفاع مجدداً، لتتخفف وبمستويات كبيرة إبتداءً من عام ٢٠١٥، ٢٠١٦، ٢٠١٧، لتبلغ ٥٢.٣٥، ٤٣.٥٤ و ٥١.٨٢ دولار للبرميل على التوالي.^٣

فالاقتصاد الجزائري مرتبط بقطاع المحروقات ليكون متباطئ في أغلب أوقاته، مما أدى إلى اضمحلال القطاعات الإنتاجية الأخرى تدريجياً. كما أن التحسن في الوضع المالي يخفي تبعيته الدائمة القوية للمحروقات ووضعية اجتماعية سيئة. وقد قامت الحكومة بدعم النمو عبر عدة وسائل وأدوات منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، محاولة بهذا تحسين مداخيلها وساعية إلى التخلص من تبعية الريع. فاستعاد الاقتصاد الوطني عافيته واستقرار اقتصاده الكلي من خلال بؤادر دعم النفقات وتخفيض الاستهلاك، وتحسنت خزانة الدولة، فتدعمت القطاعات الحيوية.

^٢ جامع عبدالله: أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠ على الاقتصاديات النفطية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، ٢٠١١-٢٠١٢، ص ص ١٤١-١٤٢.

^٣Ministère de l'écologie, du développement durable et de l'énergie: historique du cours du Brent daté, en dollar par baril, disponible sur internet le ٠٣-٠٩-2015, <http://www.developpement-durable.gouv.fr/Historique-du-cours-du-Brent-date.html>

وانتهجت الجزائر مخططات تنمية مؤسسية على الاستثمارات العمومية وتنشيط القطاع الخاص، برزت ملامحه في تزايد استيراد السلع الاستثمارية، أدى ذلك إلى انخفاض جزئي لمعدل البطالة. كما لوحظ تراجع القطاعات الأخرى كالصناعات التحويلية رغم الدعم والتحفيز المقدم ضمن ما أحرز من إجراءات تشريعية، قانونية، جبائية ومالية بغرض تنشيط القطاعات لخلق مرونة وفتح مجال التنافسية لديها.

ولهذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي في الجزائر ليس بالقوي والمستدام رغم "جهود التغيير العميق" للدولة، حيث أن سياساتها الاقتصادية والاستثمارية مازالت حبيسة غياب نسيج إنتاجي قطاعي متنوع، عدم الاندماج في السوق المالية الدولية، وغياب المنافسة وعوامل أخرى داعمة للنمو^٤.

ثانيا: المالية العامة:

طبقت الجزائر منذ ٢٠٠٢ سياسة توسعية بالاعتماد على زيادة حجم الإنفاق العام من أجل دعم النمو بالاستثمارات العمومية. رغم أن هذه السياسة قد سمحت استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أنها لم تخرج البلد من التبعية لقطاع المحروقات وبقي بذلك شديد الحساسية للصدمات الخارجية. إن تفسير هذه الوضعية لا يرجع إذن إلى ضعف مستوى الاستثمار، وإنما في الاستخدام غير العقلاني للنفقات العامة، في الأداء السيئ للمؤسسات (بيروقراطية، فساد... الخ)، وفي غياب الشفافية في تسيير هذه النفقات.

كما تظهر العلاقة الطردية ما بين أسعار النفط وحجم الإنفاق العام، حيث أن ما يميز الميزانية الوطنية هو تبعيتها الكلية لتقلبات أسعار البترول التي ساهم ارتفاعها في ظهور فوائض مالية ومن تم تحصيل جباية بترولية كبيرة. ولذلك تم إنشاء صندوق ضبط الموارد سنة ٢٠٠٠ الذي يترجم رغبة الحكومة في استحداث آلية تعمل على ضبط الإيرادات العامة واستقرار الميزانية العامة من خلال امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية. فقد ارتبطت معدلات نمو الإنفاق العام خلال مرحلة تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي بالتطورات الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي ميزت هذه الحقبة، وبالتوسع الكبير في الخدمات الاجتماعية لاسيما التعليمية والصحية منها^٥.

ومن العوامل التي ساهمت في ارتفاع الإنفاق العام نجد ارتفاع أسعار البترول، الفوائض المالية المتوفرة، المشاريع المبرجة سنويا في المخططات الانفاقية التنموية، المناصب المالية المفتوحة سنويا، ارتفاع قيمة الواردات السلعية، ضعف الإنتاج الوطني المحلي، ضعف القطاع الخاص في الجزائر وبالتالي انتقال كل الأعباء على عاتق

^٤ حاج بن زيدان: دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا، دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر ١٩٧٠-٢٠١٠، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان-، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص ص ١٤٨-١٥١.

^٥ عيدودي فاطمة الزهراء: الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد ٧، ٢٠١٦، ص ص ١٨٣-١٨٦.

القطاع العام، التضخم الناتج عن ارتفاع تكاليف عوامل الإنتاج دون الارتفاع في الإنتاج، ضعف الأسواق والمؤسسات المالية^٦.

الجدول رقم ٢: تطور توازن الميزانية العمومية خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٧ مليون دج

تقديرات 2017	2016	2015	2014	2013	
2200120	1781100	2275132	3388355	3678131	الجباية البترولية
3435374	3261122	2829602	2350018	2279415	الموارد العادية
5635514	5042222	5104734	5738373	5957546	الإيرادات العامة
4591841	4591437	4617009	4494327	4131536	نفقات التسيير
2291373	2792212	3039322	2501442	1892595	نفقات التجهيز
6883214	7383649	7656331	6995769	6024131	النفقات العامة
-1247700	-2341427	-2551597	-1257396	-66585	الرصيد الإجمالي

Source: Exécution Budget 2016, <http://www.conjoncture-dz.com/budget/execution-budget-2016.html>, disponible sur internet le 06-09-2017.

وبالنظر إلى اعتمادها القوي على الضريبة البترولية، تأثرت المالية العامة بصفة شديدة بانخفاض أسعار البترول. ترجم الانخفاض في إيرادات الضريبة على المحروقات وارتفاع النفقات العمومية بتفاقم عجز الرصيد الإجمالي للخرينة وتآكل موارد صندوق ضبط الإيرادات. فقد بلغت إيرادات الضريبة البترولية ٢٢٧٥.١ مليار دينار في ٢٠١٥ مقابل ٣٣٨٨.٣ و ٣٦٧٨.١ مليار دينار خلال سنوات ٢٠١٤ و ٢٠١٣ على التوالي. وفي ظرف ارتفاع النفقات العمومية، التي انتقلت من ٦٠٢٤.١ مليار دينار في ٢٠١٣، ثم ٦٩٩٥.٧ مليار دينار في ٢٠١٤ إلى ٧٦٥٦.٣ مليار دينار في ٢٠١٥، وقد بلغ عجز الرصيد الإجمالي للخرينة ٢٥٥١.٥، ١٢٥٧.٣ و ٦٦ مليار دينار خلال سنوات ٢٠١٥، ٢٠١٤ و ٢٠١٣ على التوالي. أدى هذا العجز، الممول بالاقطاعات من موارد صندوق ضبط الإيرادات، إلى انخفاض قوي لقائم هذا الصندوق، الذي انتقل من ٤٤٠٨.٥ مليار دينار في نهاية ٢٠١٤ إلى ٢٠٧٢ مليار دينار في نهاية ٢٠١٥، أي تآكل بـ ٥٣% خلال سنة واحدة.

عند نهاية ديسمبر ٢٠١٦، بلغت النفقات العمومية ٧٣٨٣.٨ مليار دينار، وهو مستوى أدنى بقليل من المستوى المسجل السنة السابقة. خلال نفس الفترة، واصلت إيرادات الضريبة البترولية انخفاضها، حيث بلغت ١٧٨١.١ مليار دينار في نهاية ٢٠١٦ مقابل ٢٢٧٥.١ مليار دينار في نهاية ٢٠١٥. من جهته، عرف قائم صندوق

^٦ مراس محمد، بن سماعيل مراد: النمذجة القياسية لأثر الإنفاق على التشغيل والدخل والأسعار في الجزائر للفترة ٢٠٠١-٢٠١٤ باستخدام نموذج التكامل المتزامن و ECM، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد ٨، جانفي ٢٠١٥، جامعة مستغانم، ص ٤١.

ضبط الإيرادات المزيد من التآكل في بداية سنة ٢٠١٦، حيث بلغ مستواه الحد الأدنى القانوني، أي ٧٤٠ مليار دينار، اعتبارا من نهاية شهر فيفري^٧.

رابعا: التجارة الخارجية:

تعتبر الفوائض الصافية من صادرات المحروقات المتزايدة للجزائر تدفقا للسلع الرأسمالية والخدمات التي تعتمد عليها حركة النمو الاقتصادي وتعجز الدولة عن إنتاجها، منها استيراد الآلات والتجهيزات الضرورية التي يوفرها القطاع الصناعي المحلي، وكذلك استيراد المواد الغذائية الضرورية لتلبية الحاجيات الاجتماعية للمواطنين، فنمو التجارة الخارجية الجزائرية يبقى مرهونا بتجارة النفط، حيث يعتبر حاليا المعبر الوحيد لعلاقات الجزائر الاقتصادية والتجارية مع الخارج^٨.

فخلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٢ الصادرات خارج قطاع المحروقات مثلت نسبة ضئيلة من القيمة الإجمالية للصادرات لم تتجاوز ٦.٢%، وهذا الوضع غير مريح طالما أن أسعار المحروقات تخضع دوما للتغيرات في الأسواق العالمية، وليس من السهل على الدول المصدرة للبتروال التحكم فيها، حيث أن أي انخفاض في أسعارها ينتج عنه حتما انخفاض قيمة الصادرات الإجمالية. والجدول التالي يبين ذلك كما يلي:

الجدول رقم ٣: تطور صادرات الجزائر في الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٢ (مليون دولار)

السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
إجمالي الصادرات	١٨٨٢٥	٢٤٦١٢	٣٢١٤٨	٤٦٠٠٢	٥٤٦١٣	٦٠١٦٣	٧٩٢٩٨	٤٥١٩٤
إجمالي الواردات	١٢٠٠٩	١٣٥٣٤	١٨٢٩٣	٢٠٣٥٧	٢١٤٥٦	٢٧٦٣١	٣٩٤٧٩	٣٩٢٩٤
صادرات المحروقات	١٨٠٩٨	٢٣٩٧٢	٣١٣٩٠	٤٥٠٠٤	٥٣٤٥٦	٥٨٨٣١	٧٧٣٦١	٤٤١٢٨
صادرات المحروقات %	٩٦.١٤	٩٧.٤٠	٩٧.٦٤	٩٧.٨٣	٩٧.٨٨	٩٧.٧٨	٩٧.٥٦	٩٧.٦٤
باقي الصادرات	٧٢٧	٦٤٠	٧٥٩	٩٩٧	١١٥٨	١٣٣٢	١٩٣٧	١٠٦٦
باقي الصادرات %	٣.٨٦	٢.٦٠	٢.٣٦	٢.١٧	٢.١٢	٢.٢١	٢.٤٤	٢.٣٦
السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧*
إجمالي الصادرات	٥٧٠٥٣	٧٣٣٩٠	٧١٨٦٦	٦٤٩٧٤	٦٢٨٨٦	٣٤٦٦٨	٢٨٨٨٣	٢٣٥١٦
إجمالي الواردات	٤٠٤٧٣	٤٦٤٥٣	٥٠٣٧٦	٥٥٠٢٨	٥٨٥٨٠	٥١.٧٠٢	٤٦٧٢٧	٣٠٨٤١
صادرات المحروقات	٥٥٥٢٧	٧١٢٤١	٦٩٨٠٤	٦٢٩٦٠	٦٠٣٠٤	٣٢٦٩٩	٢٧١٠٢	٢٢٢٧٢
صادرات المحروقات %	٩٧.٣٣	٩٧.٠٧	٩٧.١٣	٩٦.٩٠	٩٥.٨٩	٩٤.٣٢	٩٣.٨٣	٩٤.٧١
باقي الصادرات	١٥٢٦	٢١٤٩	٢٠٦٢	٢٠١٤	٢٥٨٢	١٩٦٩	١٧٨١	١٢٤٤

^٧ بنك الجزائر: مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة ٢٠١٥ وتوجهات السنة المالية ٢٠١٦ في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مجلس الأمة أفريل ٢٠١٧، ص ص ١٨-١٩.

^٨ بوزاهر سيف الدين: أسعار الصرف وأسعار النفط، دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ٢٠١٠-٢٠١١، ص ١٢٣.

٥.٢٩	6.17	5.68	4.11	3.10	2.87	2.93	2.67	باقي الصادرات %
------	------	------	------	------	------	------	------	-----------------

Source: Ministère du Commerce, agence nationale de promotion du commerce extérieur, algex, www.algex.dz

Revue de l'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur, n°21, mai 2017, p 21.

http://www.algex.dz/images/Revue_Forum_N%C2%B021.pdf

Ministère des finances: Balance commerciale, disponible sur internet, 20-10-2017,

<http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/142/Balance-commerciale.html>

* سنة ٢٠١٧ تمثل 8 أشهر الأولى من السنة (من جانفي إلى نهاية أوت).

كما يمكن أن نستنتج ما يلي:

- يحتل قطاع المحروقات مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري الذي يسيطر على العائدات وعلى الصادرات التي تمثل تقريبا معدل ٩٧% من إجمالي الصادرات في المتوسط، والمساهمة المتبقية والمقدرة بحوالي ٣% فهي الصادرات خارج المحروقات والتي لا تزال ثانوية وجد محدودة، حيث بلغت قيمتها القياسية 2582 مليون دولار في عام ٢٠١٤، لتتخف وتصل ١٧٨١ مليون دولار في عام 2016.

- الاقتصاد الجزائري تابع لإنتاج وتصدير منتج وحيد (تمثل المحروقات ٢٧.١ مليار دولار من إجمالي الصادرات ٢٨.٨ مليار دولار خلال عام ٢٠١٦، مما يتبين هيمنتها على كل الصادرات تقريبا) بلغت سنة ٢٠١٦ حوالي ٩٣.٨٣% من إجمالي الصادرات وتبقى فقط نسبة ٦.١٧% من الصادرات خارج النفط.

- تخصص الاقتصاد الجزائري في التقسيم الدولي للعمل يتفق مع الطرح الذي تقوم عليه النظرية النسبية لعوامل الإنتاج، إنتاج وتصدير الموارد الطبيعية (مادة وحيدة في حالة الجزائر هي البترول) واستيراد السلع الصناعية والمواد الأولية التي تفتقر إليها، إذ نعين تعدد المنتجات المستوردة واختلافها مما يجعل معامل التركيز في صادرات الجزائر أعلى بكثير من معامل التركيز في وارداتها.

ومن بين التأثيرات الإيجابية لارتفاع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري تتمثل في تعزيز الاحتياطات الدولية لدى البنوك المركزية، والتي كانت تبلغ ٢٣.٩٤ مليار دولار عام ٢٠٠٢، لتصل أرقاما غير مسبقة تجاوزت ١١٠ مليار دولار في ٢٠٠٧ وبأكثر من ١٩٠ مليار دولار عام ٢٠١٢، لتبدأ في الانخفاض ابتداء من عام ٢٠١٤، لتصل ١٠٣ مليار دولار عام ٢٠١٧.

الجدول رقم ٤: تطور احتياطات الصرف الجزائرية خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٧ (مليار دولار)

السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
احتياطي الصرف	23.94	٣٢.٩٢	٤٣.١١	٥٦.١٨	٧٧.٧٨	١١٠.١٨	١٤٣.١٠	١٤٨.٩١
السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧*
احتياطي الصرف	١٦٢.٢٢	١٨٢.٢٢	١٩٠.٦٦	١٨٩.٧٥	١٧٨.٩٤	١٤٤.١٣	١١٤.١	103

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Les réserves de change de l'Algérie sont à 109 milliards de dollars, Le Matin d'Algérie, 3 septembre 2017,

<http://www.lematindz.net/news/24032-les-reserves-de-change-de-lalgerie-sont-a-109-milliards-de-dollars.html> disponible sur internet le 03-09-2017.

Abderrahmane Mebtoul: La crise financière internationale et ses répercussions sur l'économie Algérienne, conférence débats, université d'Oran, 04/11/2008.

Abderrahmane Mebtoul: Hausse des cours du pétrole et de l'euro : quel impact sur l'économie Algérienne ?
Le Quotidien d'Oran, 04 mars 2008, p7 .

بنك الجزائر: مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة ٢٠١٥ وتوجهات السنة المالية ٢٠١٦ في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مرجع سابق، ص 08.

اسم الكاتب غير موجود: مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة، سبتمبر، العدد ١٥، الجزائر، ص ٥٣.

* سنة ٢٠١٧ تمثل 8 أشهر الأولى من السنة (من جانفي إلى نهاية أوت).

ويعود هذا الارتفاع بالدرجة الأولى إلى التحسن المسجل في أسعار النفط (أنظر الجدول رقم ١)، حيث انتقل المتوسط السنوي لسعر البرميل من ٢٤.٣ دولار للبرميل عام ٢٠٠٢ إلى ٥٠.٦ دولار للبرميل عام ٢٠٠٥، وقدر في عام 2010 بـ 77.4 دولار للبرميل، وفي عام ٢٠١٤ بـ ٩٦.٢ دولار للبرميل.

إن انخفاض أسعار المحروقات في السوق العالمية ابتداء من عام ٢٠١٥ حيث بلغت ٥٢.٣٥ دولار للبرميل عام ٢٠١٥، ٤٣.٥٤ دولار للبرميل عام ٢٠١٦ و ٥١.٨٢ دولار للبرميل خلال ٨ أشهر الأولى من عام ٢٠١٧. وما يترتب عنه من تقلص إنتاج الجزائر من النفط أدى إلى تراجع الإيرادات من صادرات المحروقات وتأثر ميزانية الحكومة. ومن مجموع المداخيل المتأتية من تصدير المحروقات لابد من اقتطاع مبلغ مالي معتبر يخصص لخطة تنمية سوناطراك المقدّر بأكثر من ٩٠ مليار دولار ما بين الفترة الممتدة من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٩، أي مبلغ سنوي يقترب من ١٨ مليار دولار، كلها تتركز على التمويل الذاتي، وهذا من أجل ضمان الاستثمار ومجموع تكاليف الاستغلال وحصة الشركاء الأجانب من الأرباح، للحفاظ على الإنتاج الحالي بتحقيق المشاريع المستقبلية، لاسيما مع الأحكام الجديدة لقانون المحروقات المتخذة خلال عام ٢٠٠٨ والقاضية برفع نصيب مشاركة الدولة في الاستثمارات مع الأطراف الأجنبية بأكثر من ٥١%، وحتى في قطاعات أقل ربحية مثل خطوط الأنابيب، مع افتراض أنه ليس من الواضح قدوم مستثمرين أجانب مع سعر برميل منخفض في حدود ٥٠ إلى ٦٠ دولار بسبب تكاليف الإنتاج في الجزائر المرتفعة مقارنة بجميع دول أوبك. ومن ثم فإن المبلغ المتبقي العائد للخزينة العمومية يتقلص بانخفاض سعر النفط وتقلص مستوى الإنتاج والصادرات.

فإذا افترضنا أن سعر النفط يعادل ٥٠ دولار، فإن إيرادات الجزائر ستبلغ ٣٠ مليار دولار، وما يعود منه لخزينة الدولة ٢٠ مليار دولار. إن انخفاض سعر النفط إلى ما دون ٥٠ دولارا سيجعل الجزائر تعيش وضعا ماليا صعبا، فهذه الإيرادات تكاد لا تكفي لتغطية نفقات الخزينة، فالواردات في عام ٢٠١٦ كانت ٤٦ مليار دولار، بالإضافة إلى حوالي ١٠ مليار دولار تحويلات نقدية للأرباح المتعلقة بالخدمات المرتبطة بشركاء سوناطراك، فهي حوالي ٥٦ مليار دولار، زيادة على ذلك انخفاض الإنتاج المعد للتصدير من الحصة المتاحة، فهي كلها أسباب تؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي، وعليه فإن الجزائر ستلجأ إلى الاعتماد على احتياطاتها من العملات الصعبة، ومن ثم ستضطر السلطات العمومية إلى تقليص النفقات العمومية، مما سينعكس سلبا على الوضع الاجتماعي. ولمواجهة تدهور أسعار النفط تعمل منظمة الأوبك على إعادة النظر في مستويات الإنتاج.

رابعاً: الوضعية النقدية:

تميزت الوضعية النقدية المجمعة بتوسع جد ضعيف للكتلة النقدية M2 في ٢٠١٥ (٠.١٣%) ونمو جد بسيط لهذا المجموع خلال عام ٢٠١٦ (١.٧٦%)، في تعارض كلي مع الفترة الممتدة بين ٢٠١٠ و ٢٠١٤، أين بلغ المتوسط السنوي لنمو الكتلة النقدية (M2) ١٣.٨%.

يبين تحليل الوضعية النقدية أهم التطورات العاكسة لأثر انخفاض أسعار المحروقات، وهي كالاتي:

- انخفاض معتبر في الودائع تحت الطلب (خارج الودائع لدى مراكز الصكوك البريدية والخزينة) في عام ٢٠١٥ (١٢.٣٨%)، وانخفاض أضعف نسبياً لهذه الودائع خلال عام ٢٠١٦ (٢.٦٦%)، مما يعكس تقلص قوي في ودائع قطاع المحروقات (٤١.٠٩%) وارتفاع ضئيل لودائع هذا القطاع في ٢٠١٦ (٢.٥٧%) وكذا تباطؤ معتبر أو انكماش في نمو ودائع قطاع خارج المحروقات، أي ١% في عام ٢٠١٥ و ١.٧٧% في عام ٢٠١٦، مقابل نموا موجب ١٢.٥٠% في عام ٢٠١٤.

- ارتفاع في الحصة النسبية للنقود الورقية خارج المصارف ضمن الكتلة النقدية، التي انتقلت من ٢٦.٧% في نهاية ٢٠١٤ إلى ٣٠% في نهاية ٢٠١٥ ثم إلى ٣٢.٢% في نهاية ٢٠١٦.

- انخفاض صافي الموجودات الخارجية (المشكلة أساساً من مخزون احتياطات الصرف والمعبر عنها بالدينار) بواقع ٢.٢٨% في ٢٠١٥ و ١٨.٠٨% خلال عام ٢٠١٦. يفسر ضعف مستوى هذا التقلص في ٢٠١٥، بالتآكل المعتبر لاحتياطات الصرف المعبر عنها بالدولار (٦٤.٨- مليار دولار بين نهاية ديسمبر ٢٠١٤ ونهاية ديسمبر ٢٠١٦)، رغم انخفاض قيمة الدينار مقابل العملة الأمريكية.

- تدني الوضعية المالية الصافية للدولة تجاه النظام المصرفي. بين نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤ ونهاية شهر ديسمبر ٢٠١٦، انتقلت وضعية الدولة من دائن صاف (١٩٩٢ مليار دينار) إلى مدين صاف تجاه النظام المصرفي (٢٧٣٠- مليار دينار)، تحت أثر مايلي:

* اللجوء المعتبر لموارد صندوق ضبط الإيرادات (٣٦٦٨ مليار دينار بين نهاية ديسمبر ٢٠١٤ ونهاية ديسمبر ٢٠١٦)؛

* إعادة الشراء في ٢٠١٥ و ٢٠١٦ من طرف الخزينة، للديون غير الناجعة للمصارف العمومية على المؤسسات العمومية (٧٦٧.١ مليار دينار)، من خلال إصدار السندات؛

* ارتفاع قروض المصارف للدولة، أساساً بعد اكتتابهم في القرض الوطني (١٥٨.٩ مليار دينار)؛

تواصل نمو القروض الموجهة للاقتصاد بوتيرة معتبرة، رغم التطورات النقدية والمالية غير المواتية. فقد شهدت القروض الموجهة للاقتصاد، خارج إعادة الشراء، من طرف الخزينة العمومية للديون الغير الناجعة في حوزة المصارف

العمومية على مؤسسات عمومية ارتفاعا ب ١٦.٥٧% في ٢٠١٥ و ١٥.٢٨% خلال سنة ٢٠١٦. يبرز تحليل هيكل القروض الموجهة للاقتصاد الخصائص التالية:

* تمثل القروض الموجهة للمؤسسات الكبيرة (أساسا المؤسسات العمومية والمختلطة) ٥٠.٦% في نهاية ٢٠١٥ و ٥٢.٤% في نهاية ٢٠١٦، مقابل ٤١.٢% و ٣٩.٧%، على التوالي، بالنسبة للقروض الموجهة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة؛

* سجلت القروض الموجهة للمؤسسات الكبيرة ارتفاعا ب ١٨.٩٥% في ٢٠١٥ وازدادت ب ١٩.٤٣% في ٢٠١٦. من جهتها، شهدت القروض الموجهة للمؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة ارتفاعا ب ١٤.٩٢% و ١٠.٩٧%، على التوالي. ارتفعت القروض الموجهة للأسر، أساسا القروض الرهنية، بنسبة ١٥.١٣% في ٢٠١٥ و ١٥.٣٦% خلال سنة ٢٠١٦؛

* حسب فترة النضج، يبقى توزيع القروض الموجهة للاقتصاد مستقرا نسبيا، حيث بلغت نسبة القروض المتوسطة وطويلة الأجل ما يقارب ٧٦% وبلغت نسبة القروض قصيرة الأجل ما يقارب ٢٤%. تمثل حصة البنوك العمومية ٩٣.٧% من إجمالي القروض متوسطة وطويلة الأجل الموزعة؛

* انتقلت نسبة القروض المصرفية إلى الودائع المجمعة بالدينار من ٧٤.٧% في نهاية ٢٠١٤ إلى ٨٣.٧% في نهاية ٢٠١٥، ثم إلى ٩٢.٣% في نهاية ٢٠١٦؛ هذا ما يشير إلى انخفاض في فائض الموارد المجمعة من طرف المصارف بالمقارنة مع القروض الموزعة.

هكذا، انخفضت سيولة المصارف تدريجيا على مدار عام ٢٠١٥ وعام ٢٠١٦؛ حيث انتقلت من ٢٧٣١ مليار دينار في نهاية ديسمبر ٢٠١٤ إلى ١٨٣٣ مليار دينار في نهاية ديسمبر ٢٠١٥، لتبلغ ٨٢١ مليار دينار في نهاية ديسمبر ٢٠١٦، أي انخفاض ب ٦٩.٩% على مدار كل الفترة، مما أدى إلى انتعاش نسبي للنشاط في السوق النقدية البنينة للمصارف والذي كان راكدا إلى ذلك الوقت.

أخيرا وباستثناء أثر الصدمة الخارجية على سيولتها، يجدر الذكر أن المصارف تبقى مرسمة بصفة جيدة ومرجحة ولم تسجل سوى مستوى ضعيف لحالات عدم توافق آجال الاستحقاق. في حين، إن المخاطر المرتبطة بتركيز القروض، أساسا لدى المصارف العمومية، الموزعة لتمويل المشاريع الكبرى، لا تزال معتبرة. ذلك ما يتطلب متابعة دقيقة لتجنب أي تهديد لاستقرار النظام المالي^٩.

^٩ بنك الجزائر: مداخل السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة ٢٠١٥ وتوجهات السنة المالية ٢٠١٦ في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مرجع سابق، ص ص 13-18.

خامسا: اليد العاملة:

إن نسبة اليد العاملة في قطاع المحروقات في ارتفاع مستمر، فهذه الصناعة تتميز بأن نسبة رأس المال بها مرتفع وحجم العمالة منخفض، وترجع أهميتها بالنسبة للعمالة إلى حجم الأجور التي يتقاضاها العاملون بهذه الصناعة بالمقارنة بالقطاعات الأخرى إذ تتميز بالارتفاع، كما يظهر أيضا أثر تنقل عوامل الإنتاج، وتوفر مجالا واسعا للتدريب والتخصص في مجالات متعددة تؤدي إلى تزويد القطاعات الأخرى في الدولة بحاجياتها من الأيدي العاملة المدربة^{١١}. وانطلاقا من تحليل مؤشرات التنمية الاقتصادية، يظهر لنا أن كل النتائج التنموية المرجوة لم تتحقق بعد، رغم أن ما هو مرصود من موارد مالية لهذه العملية كفيل بتحقيقها، خاصة الجزائر التي يرتفع فيها حجم مصادر تمويل التنمية عما هو موجود في الدول غير النفطية، إلا أن نمط توظيف مصادر التمويل فيه نوع من الإهدار وسوء استغلال الذي لا يخدم تلك الغاية^{١٢}.

تحليل وضع البطالة يظهر أنه دائما مرتفع ويتجاوز ١٠٪، ويمس بنسبة كبيرة فئة الشباب، ولذلك فإنه عندما ارتفعت أسعار النفط، وضعت الحكومة العديد من المبادرات للمساعدة في الحد من البطالة من خلال تسهيل إدماج عدد كبير من الشباب العاطلين عن العمل في دائرة العمل، من خلال البرامج المنفذة للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)، الوكالة الوطنية لتسيير القروض الصغيرة (ANGEM)، الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار (ANDI)، الصندوق الوطني للتأمين ضد البطالة (CNAC)، والذي لا يقتصر على توفير الدعم المالي للعاطلين عن العمل، بل أيضا لمساعدتهم على الدخول في الحياة العملية. وأظهر التقييم في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني (DAIP) أنه خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، هذه البرامج سمحت بتوظيف أكثر من ١.٥ مليون شاب، وهي نتيجة مشجعة ولكن غير كافية^{١٣}.

الجدول رقم ٥: تطور معدل البطالة خلال الفترة ٢٠١٧-٢٠٠٢

السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
معدل البطالة	٢٥.٧٠	٢٣.٧٠	١٧.٧٠	١٥.٣٠	١٢.٣	١٣.٨	١١.٣	١٠.٢
السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	*٢٠١٧
معدل البطالة	١٠.٠	١٠.٠	١١.٠	٩.٨	١٠.٦	١١.٢	١٠.٣	١٢.٣

Source: Office National des Statistiques: activité, emploi et chômage en avril 2017, n°785, Algérie, p12. <http://www.ons.dz/IMG/Emploi%20Avril%202017.pdf>, disponible sur internet le 14-09-2017.

^{١١} سليمان عبد الكريم : مرجع سابق، ص ٤٩.

^{١٢} حمادي نعيمة: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨، مذكرة ماجستير في العلوم

الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص ١٤٣.

¹² Nations Unies, commission économique pour l'Afrique, profil de pays 2016, Algérie, Addis-Abeba, mars 2017, p20.

عقون سليم: قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة تحليلية قياسية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠٠٩-٢٠١٠، ص ١٨٩.
* Le mois d'avril 2017.

سادسا: القيم الحقيقية للعوائد النفطية:

هناك عاملان يؤثران على القيمة الحقيقية للعوائد النفطية، وهما القدرة الشرائية للدولار الأمريكي والتضخم، فالجزائر تفضل الفترة التي يرتفع فيها السعر الاسمي للنفط المصاحب لارتفاع في القدرة الشرائية للدولار.

أ- تأثير تقلب القدرة الشرائية للدولار الأمريكي:

لمعرفة تطور سعر صرف الدولار الأمريكي، نأخذ سعر صرف الدولار أمام سلة من العملات العالمية الرئيسية، ثم سعر صرف الدولار أمام العملة الأوروبية الموحدة. ويلاحظ أنه رغم ارتفاع سعر صرف الدولار خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٨٩ إلا أن قدرته الشرائية كانت تتآكل ما يعني أن القيمة الحقيقية للعوائد النفطية كانت أقل مما هي عليه، وفي سنة ١٩٩٠ رغم ارتفاع العوائد النفطية إلا أن ذلك قابله انخفاض في القدرة الشرائية للدولار بـ ١١.٣%، وفي سنتي ١٩٩١ و ١٩٩٢ كانت الأوضاع أكثر سوءا عندما تزامن انخفاض القيمة الاسمية لتلك العوائد مع تدني سعر صرف الدولار وانخفاض قدرته الشرائية، وفي ١٩٩٣ تزامن انخفاض القيمة الاسمية للعوائد النفطية مع ارتفاع سعر صرف الدولار وقدرته الشرائية، مما يوضح العلاقة العكسية بين سعر النفط الاسمي والقدرة الشرائية للدولار، فكلما ارتفع سعر النفط الاسمي تنخفض قدرة الدولار الشرائية، ويبدو ذلك واضحا سنتي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ عندما عانت دول العالم من الأزمة المالية الآسيوية وعانت الجزائر من انخفاض سعر النفط الاسمي ارتفعت القدرة الشرائية للدولار الأمريكي، وبين سنتي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ عندما ارتفعت العوائد النفطية الاسمية انخفضت القدرة الشرائية للدولار بحوالي ١٧% في سنة ٢٠٠٣. وعليه فكلما ارتفعت العوائد النفطية الاسمية يقابل ذلك تدهور في القدرة الشرائية للدولار، وبالتالي انخفاض القيمة الحقيقية لتلك العوائد خاصة للدول ذات الارتباط التجاري القوي مع الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية وارتداتها^{١٣}.

الجدول رقم ٦: المعدل السنوي لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الرئيسية

خلال الفترة 2002-2017

العملة السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
دولار و.م.أ	٧٩.٦٨٢	٧٧.٣٩٥٠	٧٢.٠٦١٠	٧٣.٢٧٦٠	٧٢.٦٤٧٠	٦٩.٢٩٢٠	٦٤.٥٨٢٨	٧٢.٦٤٧٠
اليورو	73.0825	٧٩.٢٩٦٢	٨٧.٣٢٧٩	٨٩.٦٣٥٠	٩٠.٣٥٢٧	٩٥.١٨٠٤	٩٣.٩٥٩٧	١٠١.١٦٦٤
العملة السنة	٢٠١٠	2011	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	*٢٠١٧

^{١٣} حمادي نعيمة: مرجع سابق، ص ١١٣.

109,42	١٠٩.٤٧	١٠٠.٤٦	٨٠.٥٦.٦	٧٩.٣٨.٨	٧٧.٥٥١٩	72.8537	٧٤.٣٩٠.٨	دولار و.م.أ
120,77	١٢١.١٨	١١١.٤٤	١٠٦.٩٠.٦٤	١٠٥.٤٣٧٤	١٠٢.١٦٢٦	102.2154	٩٧.٥٩٨٥	اليورو

المصدر: صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2011، مرجع سابق، ص ٣٩٣-٣٩٤.

صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، الملاحق الإحصائية، العدد 29، أبوظبي، 2009، ص 371-372.

صندوق النقد العربي: النشرة الإحصائية للدول العربية ١٩٩٩-٢٠٠٨، أبوظبي، ٢٠١٠، ص ١٠.

Ministère des finances: taux de change, disponible sur internet, ١٢-٠٨-٢٠١٥, http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/taux_change/taux%20de%20change2014.pdf

Ministère des finances: taux de change, disponible sur internet, ١٠-٠٩-٢٠١٧, <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.html>

* سنة ٢٠١٧ تشمل 8 أشهر الأولى من السنة (من جانفي إلى نهاية أوت).

إن تدهور أساسيات الاقتصاد - أي انخفاض سعر البترول، مستوى عالي للنفقات العمومية وتوسع فارق التضخم بين الجزائر وأهم شركائها التجاريين - في ظرف انخفاض قوي في عملات أهم البلدان الشريكة مقابل الدولار، خاصة في عام ٢٠١٥، أدى إلى انخفاض سعر الصرف الاسمي للدينار بحوالي ٢٥% مقابل الدولار الأمريكي وبـ ٤.٢٥% مقابل الأورو في عام ٢٠١٥. أما خلال عام ٢٠١٦، انخفضت قيمة الدينار بـ ٩% مقابل الدولار الأمريكي و ٨.٧٥% مقابل الأورو. هكذا، فإن اللجوء إلى مرونة سعر الصرف، أمام انخفاض الإيرادات البترولية، قد شكل خط الدفاع الأول. فمرونة أسعار صرف الدينار وتدخلات بنك الجزائر على مستوى السوق البينية للصرف قد سمحت لسعر صرف الدينار بأداء إلى حد كبير دوره كمتص للصدمات الخارجية.

ب- تأثير التضخم:

يتعلق تأثير التضخم على القيم الحقيقية للعوائد النفطية، بمدى الارتباط التجاري بالدول المستهلكة للنفط، حيث أن معدل التضخم السائد في الدول التي تتعامل معها الدول المنتجة للنفط تجاريا يؤثر على القدرة الشرائية لعوائد النفط لدى هذه الدول، ويلاحظ عموما أنه كلما ارتفعت أسعار النفط الاسمية كانت معدلات التضخم في الدول الصناعية المستهلكة للنفط مرتفعة، والعكس صحيح. وتتأثر القيم الحقيقية للعوائد النفطية أكثر بمعدل التضخم السائد في الدول التي تتعامل معها، فالجزائر تتأثر أكثر بمعدل التضخم السائد في الدول الأوروبية. ومنظمة أوبك تعمل على الحفاظ على مصالح الدول الأعضاء فيها من خلال سعر عادل للنفط، ولذلك تولي أهمية كبيرة للقوة الشرائية لبرميل النفط الذي تصدره، وتصدر دوريا إحصائيات حول أسعار برميل سلتها معدلا بأسعار صرف الدولار الأمريكي والتضخم والسعر الحقيقي للنفط بناء على دولار ١٩٧٣^{١٤}.

وبعد تراجعه المعتبر في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤، عاد التضخم نحو الارتفاع في عام ٢٠١٥ ليلبلغ المتوسط السنوي لوتيرته ٤.٧٨%، ومعدل ٦.٤% عام ٢٠١٦. وقد سمحت إدارة السياسة النقدية، خصوصا من خلال

^{١٤} حمادي نعيمة: مرجع سابق، ص ١١٤.

امتصاص فائض السيولة المصرفية، باحتواء ضغوطات تضخمية إضافية، كان من الممكن أن تؤدي إلى مستوى تضخم أكثر ارتفاعا. في حين، لا يزال عمل السياسة النقدية يواجه عراقيل وضعيات الهيمنة في بعض الأسواق. كما أن الكتلة النقدية لم تتوسع إلا بقليل خلال عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، فإنه لا يمكن أن يشكل ذلك مصدر التضخم خلال هذه الفترة. كما لا يمكن أن يكون هذا التضخم ناجما عن تضخم الأسعار عند الاستيراد، خصوصا بالنظر إلى ضعف هذه الأسعار على مستوى الأسواق الدولية^{١٥}.

الجدول رقم ٧: معدل التضخم خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٧

السنوات	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
التضخم	١.٤٣	٤.٢٦	٣.٩٧	١.٣٨	٢.٣١	٣.٦٧	٤.٨٥	٥.٧٤
السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	*2017
التضخم	٣.٩١	٤.٥٢	٨.٨٩	٣.٢٥	٢.٩٢	٤.٧٨	٦.٤٠	5.70

Source: Ministre des Finances: taux d'inflation, <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d'inflation.html>, disponible sur internet, ١٠-٠٩-٢٠١٧.

* سنة ٢٠١٧ تمثل 8 أشهر الأولى من السنة (من جانفي إلى نهاية أوت).

سابعاً: سياسات التصدي لمواجهة أثر انخفاض أسعار النفط:

لقد اتخذ بنك الجزائر تدابير من أجل احتواء تزايد الواردات وتأطيرها، تتمثل في تشديد المتطلبات المتعلقة بتحديد البنوك للوضع المالية للمستورد عند توطين الاستيراد. تخفيض المعيار الاحترازي الخاص بمستوى التزامات المصارف المتعلقة بالتجارة الخارجية نسبة إلى أصولها الخاصة. إلزامية التوطين المسبق الإلكتروني لغرض الرقابة المسبقة لتطابق العملية للقوانين والأنظمة المعمول بها. تكثيف الرقابة على عمليات التجارة الخارجية مباشرة على مستوى الوكالات المصرفية.

ولأجل الترويج للصادرات خارج المحروقات، أدخل بنك الجزائر خلال الثلاثي الثالث من عام ٢٠١٦، تدبيرين لتخفيف الرقابة على الصرف، وهما (التحسين النشط)، المتمثل في إلغاء إلزامية حصول مستوردي الموارد التي تدخل في عملية إنتاج السلع الموجهة للتصدير، على ترخيص من بنك الجزائر لتسوية استيرادها المؤقت، وهذا في الحالة التي يتم فيها التسديد من خلال خصم حسابات المصدرين بالعملة الصعبة. تمديد آجال الترحيل للجزائر لناتج الصادرات من ١٨٠ يوم إلى ٣٦٠ يوم، مع إدراج إلزامية اكتتاب عقد تأمين التصدير لما تتجاوز هذه الآجال ستة أشهر، يسمح هذا التدبير بالحفاظ على احترام إلزامية الترحيل فور التسديد، ويستفيد المصدر في نفس الوقت من إمكانية الحصول لدى مصرفه على تسبيقات تضمن بعقد التأمين لدعم نشاطه. وبالموازاة يعمل بنك الجزائر

^{١٥} بنك الجزائر: مداخل السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة ٢٠١٥ وتوجهات السنة المالية ٢٠١٦ في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مرجع سابق، ص ص ١٨-١٩.

على تطوير سوق الصرف ما بين المصارف، لاسيما من خلال وضع فرعته المتعلقة بالعمليات لأجل، مما سيوفر للمتعامل الاقتصادي إمكانية احتمائه من خطر الصرف ويساهم في تشجيع الاستثمار والتصدير.

إن الضعف المستمر لأسعار البترول يدعو إلى ضرورة التعزيز الميزاني، وهذا لضمان قابلية استمرار المالية العامة واستعادة التوازنات الداخلية بصفة مستدامة. ويسمح في حالة استقرار أو ارتفاع نسبي في أسعار البترول، أن يساهم في إرساء استقرار أكبر في سعر الصرف الاسمي للدينار.

أما فيما يخص السياسة النقدية، فحجم النقود المتداولة خارج البنوك، الذي يمثل حوالي ٣٢% من الكتلة النقدية M2، المشكل أساسا من الادخار المالي للأسر المكتنز والنقود الورقية المتداولة في الاقتصاد الموازي، يدعو إلى بذل المزيد من الجهود في جمع الموارد من طرف المصارف وإلى تعزيز التدابير لتقليص المجال الموازي للاقتصاد.

وبغية تمكين المصارف من حيازة المزيد من الموارد القابلة للإقراض ومرافقة ديناميكية نحو القروض الموجهة للاقتصاد، قام بنك الجزائر بالتقليص التدريجي لعمليات امتصاص السيولة، ثم التوقف عنها تماما في الثلاثي الثالث من عام ٢٠١٦، بالإضافة إلى تخفيض معدلات الاحتياطات الإجبارية الذي انتقل من ١٢% إلى ٨%.

وتحسبا لاستمرار تقلص السيولة المصرفية، خصوصا على مستوى المصارف العمومية، صادق مجلس النقد والقرض، في جويلية ٢٠١٦، على أحكام متممة للنظام رقم ١٥-٠١ المؤرخ في ١٩ فيفري ٢٠١٥، المتعلقة بعمليات خصم السندات العمومية وإعادة خصم السندات الخاصة والتسبيقات والقروض للبنوك والمؤسسات المالية. والتي ترخص بإعادة تمويل بعض أجزاء القروض طويلة الأجل، نظرا لهيمنة قائم هذه القروض ضمن محافظ المصارف (الذي تتعدى نسبته ٥٤% من إجمالي القروض). كما ترخص إعادة التمويل الجزئي لسندات القرض الوطني. وتم تخفيض معدل إعادة الخصم من ٤% إلى ٣.٥%، ابتداءا من ٠٢ أكتوبر ٢٠١٦.

كما قام بنك الجزائر بتحديد كفاءات تطبيق عمليات السوق المفتوحة وتسهيل القرض الهامشي، وذلك من خلال إصدار تعليمتين بتاريخ ٠١ سبتمبر ٢٠١٦. تسمح الأولى له بإدارة معدلات الفائدة التوجيهية ومستوى السيولة المصرفية، وفق احتياجات التمويل السليم للاقتصاد وهدف التضخم. أما الأداة الثانية فتسمح للمصارف باللجوء إليه لتغطية احتياجاتها الظرفية الخاصة بالخرزينة. ولغرض احتواء تكلفة التمويل المصرفي للاقتصاد، كما حدد المعدل الأقصى أو المعدل المفرط، الذي لا يمكن للمصارف والمؤسسات المالية أن تتجاوزوه عند توزيع القروض لزيائنها^{١٦}.

^{١٦} بنك الجزائر: مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة ٢٠١٥ وتوجهات السنة المالية ٢٠١٦ في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مرجع سابق، ص ٢٠-٢٧.

خلاصة:

يعتبر النفط ونظرا لمميزاته وخصائصه التي لا تتوفر في بدائله دائما، أكثر من مجرد مصدر طاقة، إنه سلعة إستراتيجية لها أهميتها على مختلف الأصعدة، وتعتبر الإيرادات النفطية من مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر، مما يجعل تمويل المشاريع عرضة لتقلبات أسعارها.

وبالرغم من الجهود الإصلاحية المبذولة إلا أن الاقتصاد الجزائري لم يستطع التحرر من هيمنة البترول عليه، بحيث يعتبر المحرك الأساسي للاقتصاد بالنظر إلى الضعف المسجل في مستويات نمو القطاعات غير البترولية. فهو يعتبر مرهونا بما تدره عائدات البترول المسيطرة على حوالي ٩٧% من حجم الصادرات الإجمالية، والتي تعتبر مرتبطة بأسعار النفط في السوق العالمية وبتحسن قيمة الدولار الذي يعتبر عملة التسديد لهذه المادة الخام.

ولكن مع عودة ارتفاع أسعار النفط أعطى ذلك دفعا جديدا لإنعاش الاقتصاد الجزائري من خلال الزيادات الكبيرة التي عرفها الإنفاق الحكومي، حيث ساهم بشكل كبير في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، لعل من أهمها ارتفاع نسب النمو الاقتصادي، تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، زيادة الاحتياطات الدولية، انخفاض معدل البطالة من جهة، لكن من جهة أخرى كان هناك نتائج سلبية على مؤشرات أخرى مثل التضخم وسعر الصرف، ولكن مع انخفاض أسعار النفط إبتداء من عام ٢٠١٥ تدهورت أغلب المؤشرات الاقتصادية الكلية، وأصبحت الجزائر تعيش وضعاً اقتصادياً صعباً، حيث تم إعداد عدة سياسات للتصدي لأثر انخفاض سعر النفط.

قائمة المراجع:

- ١- عيدودي فاطمة الزهراء: الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد ٧، ٢٠١٦.
- ٢- بنك الجزائر: مداخلة السيد المحافظ حول التطورات المالية والنقدية لسنة ٢٠١٥ وتوجهات السنة المالية ٢٠١٦ في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، مجلس الأمة أفريل ٢٠١٧.
- ٣- سليمان عبد الكريم: دور صناديق الثروة السيادية في ترشيد الإيرادات النفطية العربية مع الإشارة حالة أبو ظبي، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، ٢٠١٣-٢٠١٤.
- ٤- جامع عبدالله: أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٠ على الاقتصاديات النفطية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، ٢٠١١-٢٠١٢.

٥- حاج بن زيدان: دراسة النمو الاقتصادي في ظل تقلبات أسعار البترول لدى دول المينا، دراسة تحليلية قياسية حالة: الجزائر والمملكة العربية السعودية ومصر ١٩٧٠-٢٠١٠، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان-، ٢٠١٢-٢٠١٣.

٦- عيدودي فاطمة الزهراء: الحوكمة رهان استراتيجي لترشيد الإنفاق العام في الجزائر، المجلة الجزائرية للعملة والسياسات الاقتصادية، العدد ٧، ٢٠١٦.

٧- مراس محمد، بن سماعين مراد: النمذجة القياسية لأثر الإنفاق على التشغيل والدخل والأسعار في الجزائر للفترة ٢٠٠١-٢٠١٤ باستخدام نموذج التكامل المتزامن وECM، مجلة الإستراتيجية والتنمية، العدد ٨، جانفي ٢٠١٥، جامعة مستغانم.

٨- بوزاهر سيف الدين: أسعار الصرف وأسعار النفط، دراسة قياسية لاختبار العلة الهولندية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، ٢٠١٠-٢٠١١.

٩- حمادي نعيمة: تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة ١٩٨٦-٢٠٠٨، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ص ص ١١٣.

١٠- عقون سليم: قياس أثر المتغيرات الاقتصادية على معدل البطالة، دراسة تحليلية قياسية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص تقنيات كمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، ٢٠٠٩-٢٠١٠.

١١- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد 36، أبوظبي، 2016.

١٢- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد ٣٤، أبوظبي، ٢٠١٤.

١٣- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد ٣١، أبوظبي، ٢٠١١.

١٤- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد ٣٠، أبوظبي، ٢٠١٠.

١٥- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الملاحق الإحصائية، العدد ٢٩، أبوظبي، ٢٠٠٩.

١٦- اسم الكاتب غير موجود: مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة، سبتمبر، العدد ١٥، الجزائر.

١٧- صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، الملاحق الإحصائية، العدد 29، أبوظبي، 2009.

١٨- صندوق النقد العربي: النشرة الإحصائية للدول العربية ١٩٩٩-٢٠٠٨، أبوظبي، ٢٠١٠.

١٩- اسم الكاتب غير موجود: مجلة الأبحاث الاقتصادية، دار الأبحاث للترجمة، سبتمبر، العدد ١٥، الجزائر.

٢٠- Abderrahmane Mebtoul: La crise financière internationale et ses répercussions sur l'économie Algérienne, conférence débats, université d'Oran, 04/11/2008.

٢١- Abderrahmane Mebtoul: Hausse des cours du pétrole et de l'euro : quel impact sur l'économie Algérienne ? Le Quotidien d'Oran, 04 mars 2008.

- ٢٢- Exécution Budget 2016, <http://www.conjoncture-dz.com/budget/execution-budget-2016.html>, disponible sur internet le 06-09-2017.
- ٢٣- Les réserves de change de l'Algérie sont à 109 milliards de dollars, Le Matin d'Algérie, 3 septembre 2017, <http://www.lematindz.net/news/24032-les-reserves-de-change-de-lalgerie-sont-a-109-milliards-de-dollars.html> disponible sur internet le 03-09-2017.
- ٢٤- Ministère de l'écologie, du développement durable et de l'énergie: historique du cours du Brent daté, en dollar par baril, disponible sur internet le ٠٢-٠٩-2015, <http://www.developpement-durable.gouv.fr/Historique-du-cours-du-Brent-date.html>
- ٢٥- Ministère du Commerce, agence nationale de promotion du commerce extérieur, algex, www.algex.dz
- ٢٦- Ministère des Finances, production et valeurs ajoutées par secteur, disponible sur internet, 12-08-2015, <http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/pib/PIB2014.pdf>, P1.
- ٢٧- Ministère des finances: taux de change, disponible sur internet, ١٢-٠٨-٢٠١٥, http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/taux_change/taux%20de%20change2014.pdf
- ٢٨- Ministère des finances: taux de change, disponible sur internet, ١٠-٠٩-٢٠١٧, <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/155/Taux-de-Change.html>
- ٢٩- Ministre des Finances: taux d'inflation, <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d'inflation.html>, disponible sur internet, ١٠-٠٩-٢٠١٧,
- ٣٠- Nations Unies, commission économique pour l'Afrique, profil de pays 2016, Algérie, Addis-Abeba, mars 2017.
- ٣١- Office National des Statistiques: activité, emploi et chômage en avril 2017, n°785, Algérie. <http://www.ons.dz/IMG/Emploi%20Avril%202017.pdf>, disponible sur internet le 14-09-2017.
- ٣٢- Revue de l'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur, n°21, mai 2017. http://www.algex.dz/images/Revue_Forum_N%C2%B021.pdf